التاريخ: 26-5-2024

التقرير السنوي لعام 2023

تقرير حول المشـاريع التي تم تنفيذها من قبل شـركة رشـيد للنزاهة والشـفافية (الشـفافية الدولية – الأردن) لا تهدف إلى تحقيق الربح خلال عام 2023، وهي كما يلي:

- برنامج اللامركزية والمساءلة على المستوى المحلي.
- مشروع نزاهة- تمكين المجتمع المدني في مجال الحوكمة والمساءلة المجتمعية
- مشروع مدرسة وأكاديمية النزاهة 2022 -2023.
- مشروع خارطة طريق النزاهة

برنامج اللامركزية والمساءلة على المستوى المحلي

أهداف المشروع:

الهدف العام من هذه المهمة هو تطوير واعتماد وتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة الرشـــيدة في الحكم المحلي ونظام المراقبة والتقييم في بلديتي مادبا وناعور.

نبـذة عن الممول: برنـامج الأمم المتحـدة الانمـائي UNDP وهو شـــبكـة الأمم المتحـدة المعنيـة بـالتنميـة العالمية، وهو منظمة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد بهدف مسـاعدة الشـعوب على بناء حياة أفضل.

الفئة المستهدفة من المشروع:

- بلديتي مادبا وناعور

أنشطة المشروع:

لقد قام الفريق خلال عام **2023** بتنفيذ الأنشطة التالية:

-بناء قدرات موظفي البلديات وموظفي مؤسسات المجتمع المدني في ناعور ومادبا

مشروع نزاهة–تمكين المجتمع المدني في مجال الحوكمة والمساءلة المجتمعية

أهداف المشروع:

تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمحلي من خلال بناء قدراتها في مجال الحوكمة الرشيدة وتمكينها من تطبيق المساءلة المجتمعية، وهذا بدوره سيساهم في تحسين اداء القطاع العام والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

نبذة عن الممول: الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي AECID هي وكالة حكومية إسبانية وهي الهيئة الإدارية للسياسة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية والتي تهدف إلى مُكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية المُستدامة.

الفئة التي استهدفها المشروع.

تشمل المجموعات المستهدفة من هذا الإجراء منظمات المجتمع المدني/ منظمات المجتمع المحلي، ومجموعات الشباب، والمؤسسات الحكومية، والبلديات والمواطنون.

الأنشطة التي تم تنفيذها:

- تقديم دعم مالي للشباب المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لتفعيل الدور الرقابي، وذلك لاجراء أنشطة المراقبة الحكومية على المستويات المحلية مع تشجيعهم ايضا على تطوير أدوات ذكية عبر الانترنت.
- مراجعة و تحديث الادلة و الاجراءات و النماذج لتعزيز المشاورات مع المجتمع المدني في صياغة خطط التنمية و في اتخاذ قرارات بشأن المشاريع ذات الاولوية.
- مراجعة و تحديث الادلة و الاجراءات لتضمين " الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي " في البلديات.
- اجراء دراسات استقصائية سنوية في 10 بلديات لتحديد اهتمامات المواطنين فيما يتعلق بالقضايا العامة.

مشروع مدرسة وأكاديمية النزاهة 2022 – 2023

"تمكين الشباب ليكونوا جزءاً من مجتمعاتهم"

الأنشطة التي تم تنفيذها خلال عام 2023 :

النشـــاط رقم 4 الحفل الختامي لمدارس النزاهة الصـــيفية والشـــتوية. تم عقد الحفل الختامي لجميع خريجي مدارس النزاهة بتاريخ 14/02/2023 وبحضـور ممثلين عن هيئة النزاهة ومكافحة الفسـاد، بالاضـافة الى ممثلة عن السفارة الألمانية.

النشاط رقم 8: اغلاق المشروع

من خلال هذا النشـــاط تم التأكد من ان جميع مخرجات المشـــروع موثقة ، ســـواء في شـــكل ورقي أو حتى إلكترونيا ، بالإضـافة إلى كتابة التقرير النهائي للمشـروع ، سـواء للجهة المانحة أو حتى للجهات الحكومية المشرفة على المشروع.

النشاط رقم 9: تقييم المشروع

تم عمل تقييم للمشروع من قبل مقيم خارجي للتأكد من نجاح المشروع.

الفئة التي استهدفها المشروع.

الشباب من عمر 18 الى 30.

غايات وأهداف المشروع:

يهدف المشـــروع إلى تزويد الشـــباب المشـــاركين بالأدوات و المهارات الرئيســـية و المطلوبة بشـــكل حيوي للانخراط بالمجتمع و المشـاركة مع الأطراف الفاعلة، وذلك من اجل زيادة الوعي ضـمن مجتمعاتهم الصـغيرة وتزويد عائلاتهم و أصـدقائهم بالمسـتوى الأسـاسـي من التوجيه فيما يتعلق بمكافحة الفسـاد و النزاهة و حقوق الانسـان و الديموقراطية. وذلك بتمويل من آي إف آيه زيفيك (معهد العلاقات الخارجية) وبقيمة تمويل اجمالية (389,737.61) يورو.

موازنه المشروع:

قام مشـروع (مدرسـة وأكاديمية النزاهة 2022 –2023) الممول من قبل برنامج zivik (زيفيك) بتقديم دعم مالي لشـــركة رشـــيد للنزاهة والشـــفافية (لا تهدف الى الربح) بمبلغ (27732.92) يورو وعلى مدار شـــهرين، وتحويله على حســـابنا في بنك الأردن فرع الصـــويفية رقم 214063003 . وحيث تم تحويل هذه المبالغ الى حسابنا عند الطلب وحسب نسبة الإنجاز. وبنود الموازنة والمصاريف الفعلية هي كالتالي :

مشروع خارطة طريق النزاهة

نبذة عن المشروع:

يهدف هذا المشروع الى تقديم خارطة طريق للنزاهة والتي من خلال سيتم التأثير بشكل ايجابي على تقدم الأردن فيما يتعلق بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتزامات قمة لندن لمكافحة الفساد 2016، وشراكة الحكومة المفتوحة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤشر مدركات الفساد وستكون الجهود أكثر تركيزا وتوجيها، مما سيساهم في إحراز تقدم في تنفيذ المزيد من الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد.

الأنشطة التي تم تنفيذها:

النشاط 1: وضع خارطة طريق النزاهة

النشاط 1.1: تعيين مستشار فني و 10 من الشباب لتحليل ورسم خارطة طريق لالتزامات الحكم الرشيد المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ، والتزامات قمة لندن لمكافحة الفساد 2016 ، واتفاقية شراكة الحكومة المفتوحة ، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤشر مدركات الفساد وغيرها.

تم توقيع عقد مع مركز المعلومات والبحوث – مؤسسة الملك حسين (IRCKHF) ممثلاً بفريق عمله الدكتور أيمن هلسة والأستاذ خلدون يونس لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتطوير خارطة طريق النزاهة.

كما وتم اختيار 10 شباب قانونيين (5 اناث، 5 ذكور) ، ممن تم تدريبهم ضمن مشاريع "رشيد" السابقة وتمت عملية الاختيار بناء على معايير محددة بالاضافة لتقييم قدراتهم من خلال مهام أوكلت اليهم وتم تقييمهم بناء على ذلك.

لغايات القيام بهذه المهمة، تم دراسة التشريعات والاتفاقيات والمؤشرات الدولية وغيرها من الوثائق المتفق عليها حتى يتسنى استخراج التزامات المملكة والممارسات الفضلى الخاصة بالحكم الرشيد، وهي:

1. الدستور الأردني
2. الورقة النقاشية السادسة: سيادة القانون أساس الدولة المدنية
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003
4. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010
5. التزامات الأردن في قمة لندن لمكافحة الفساد 2016
6. مبادرة شراكة الحكومات الشفافة لسنة 2011
7. اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – اتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ إجراءات متعلقة باتفاقية الضرائب لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح
8. مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية
   8.1. مؤشر سيادة القانون الصادر عن المشروع العالمي للعدالة من ضمن مصادر مؤشر مدركات الفساد
   8.2. مؤشر مشروع انماط الديمقراطية من ضمن مصادر مؤشر مدركات الفساد
   8.3. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية من من ضمن مصادر مؤشر مدركات الفساد
   8.4. مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان
   8.5. تقرير التنافسية العالمي السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي
9. قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016
10. مؤشر النزاهة الوطني (معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام)

11. الاستراتيجية الوطنية (المحدثة) للنزاهة ومكافحة الفساد 2020 –2025
12. الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة

بعد تحليل كل وثيقة من الوثائق المشار اليها اعلاه تم ادخالها في مصفوفة ، نتج عن ذلك مصفوفة مرجعية والتي تم اختصارها وتوحيد صياغتها وتصنيفها وفقاً للموضوعات ، حيث تم تصنيف (31) التزام مواضعي تكونت من خلال استعراض (147) التزام ورد في الوثائق التي خضعت للتحليل .

النشاط 2.1: اختيار أربعة مجالات موضوعية تستند على ثلاثة معايير، تشمل معيار تكرار كل مجال موضوعي في هذه الوثائق، ومعيار التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، ومعيار اهتمام واستعداد الأطراف الحكومية ذات الصلة للمشاركة في التنفيذ

لغايات اختيار الأربع مجالات المواضيعية تم الاستناد الى المعايير التالية :

تسلسل	المعيار	الية التطبيق والنتيجة
1	معيار تكرار كل مجال مواضيعي في هذه الوثائق	تم تعداد كل مجال كما ورد في الوثائق واستبعاد المجالات التي تساوي او تقل عن (4) وكانت النتيجة استبعاد (7) مجالات. هي 1. الفصل بين السلطات 2. التدابير الضريبية 3. التجميد والحجز والمصادرة 4. حق المتضرر بالتعويض 5. التعاون من قبل مرتكبي الفساد مع السلطات 6. التحقيقات الدولية المشتركة 7. تسليم المجرمين
2	معيار التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن	لم يتم الالتزام بهذا المعيار بشكل كامل لعدم التأكد ومتابعة كافة الالتزامات كون ذلك يحتاج الى مهمة منفصلة لرصد تنفيذ هذه الالتزامات
3	معيار اهتمام واستعداد الأطراف الحكومية ذات الصلة للمشاركة في التنفيذ. (حسب تقديرنا)	هذا المعيار يخضع لتقدير الجهات الحكومية
4	معيار استبعاد المواضيع العامة وغير القابلة للقياس بصيغتها التي وردت في الوثائق	تم استبعاد (مجالين) هما التنمية المستدامة وإرساء ركائز الحكم الرشيد
5	معيار استبعاد المواضيع المتداخلة مع اجهزة اخرى مثل المركز الوطني لحقوق الانسان والمجلس القضائي او المواضيع التخصصية مثل التدابير الضريبية	تم تطبيق هذا المعيار ونتج عنه استبعاد (6) مجالات منها مجال التدابير الضريبة المستنى اصلا بموجب المعيار الاول ، وتكون النتيجة استبعاد (5) مجالات فقط وهي 1. الحريات العامة 2. استقلال القضاء 3. تجريم ممارسات الفساد 4. ملاحقة ومحاكمة جرائة الفساد 5. المساعدة القضائية والتقنية.

نتج عن المرحلة الأولى استبعاد 14 مجال والمجالات المتبقية 17 مجال موضوعي من اصل 31.

وعليه وبناءً على الاجتماعات والمشاورات التي تمت بيننا وبين الفريق المعني في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والجهة الممولة تم التوافق على اختيار المجالات الموضوعية الأربعة التالية:

1. المشتريات الحكومية.

2. حق الحصول على المعلومات بما في ذلك الافصاح الاستباقي.

3. تحسين الخدمات الحكومية بما فيها الخدمات الالكترونية وتسهيل الوصول اليها.

4. التظلم والمساءلة.

النشاط 3.1: وضع خطة تنفيذ تشمل المجالات المواضيعية الأربعة المختارة مع ثلاثة مؤشرات أداء رئيسية لكل مجال من المجالات المواضيعية الأربعة المختارة.

تم العمل من قبل فريق الخبراء الفنيين والشباب على اعداد مؤشرات قياس الاداء المتعلقة بالمجالات الموضوعية: المشتريات الحكومية وحق الحصول على المعلومات بالاضافة الى تحسين الخدمات الحكومية،

وبهذا الشأن سيتم التوافق فيما بيينا وبين الفريق المعني في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد على اختيار مؤشرات قياس الأداء الرئيسية والفرعية التي سيتم العمل عليها .

.